

(٩)

وجهة نظر أمريكية فى حقوق الانسان
والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية
« دراسة نقدية »

حقوق الانسان والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظر امريكية - دراسة نقدية

« لم يبدي السوفييت في جنيف (خلال التفاوض حول اتفاقية سولت ٢) أى تلميح حول استنفاء الكرملين تجاه سياسة حقوق الانسان التى اتبعها الرئيس كارتر . كما أن الأمريكين بالمثل كانوا على حذر من أن يرددوا نقد حكومتهم لاساءة استخدام السوفييت لحقوق الانسان ودون وعى بهذه القاعدة دخل الى فريق المفاوضات الامريكى عضو جديد لم يتدارك هذا الامر وأبرز موضوع المنشقين السوفييت الى السطح بصورة غير رسمية وعندما تبادل هذا العضو الجديد التقارير مع حكومته أفاده رؤساؤه الا يخلط العمل بالاستنفاء مرة ثانية .

(عن مجلة « تايم » عدد ٢١ مايو ١٩٧٩ ضمن تقرير خاص عن تاريخ مفاوضات اتفاقية سولت ٢) .

لقد كتب الكثير عن حقوق الانسان والسياسة الخارجية فى الماضى القريب (١) أفنا ننتق جميعا على أن حركة حقوق الانسان - بالتعبير السياسى . هى حركة جديدة تماما وأن تورط الولايات المتحدة فى هذه الحركة لم يكن متساويا وأن ميثاق الامم المتحدة حول حقوق الانسان قد غير الصورة الفقهية الدولية كما أن الاتحاد الاسوفييتى قد توصل أخيرا الى اتباع سياسة حملة الغرب حول حقوق الانسان كما أن حرب فيتنام قد أدت الى خيبة امل عامة ازاء مثالية الولايات المتحدة هذا الى جانب ما اتخذ من سياسة نكسون - كيسنجر والتى عرفت باسم Real Politik وأدت فى بداية الامر الى مقاومة من جانب الكونجرس ثم تلا ذلك الرئيس كارتر وتعارضه لأى تأجيل أو بطاء حول اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الانسان وبالطبع يعرف كل انسان أن سياسة كارتر حول حقوق الانسان قد لاقت بعض الصعوبات التى لا ترجع - فى تقدير البعض - الى عدم الكفاءة

التنفيذية بقدر ما ترجع الى التعريفات اللغوية والتي لا يمكن حلها الا بواسطة هيئة عضوية تتمتع بالمسئولية .

(٢)

ان فكرة حقوق الانسان عميقة الجذور في نصوص الانجيل والتي تؤكد على المساواة الروحية . (يجب ن تحب جارك كما تحب نفسك) (وانكم ان ارتكبتم ذنبا من هذه الذنوب يا اخواني فانكم تكونوا قد ارتكبتموه في) الا ان الامعان في تلك النصوص لم يدفعها دفعا سياسيا حيث تشترك فيه كل من الكنيسة والدولة في قبوله اذ ان التمايز الطبقي الذي يتسم بوجود ملوك في جانب وعبيد في جانب آخر لم يؤخذ شيء ازاءه وحل هذا التحدى ناهيك عن أنه قد أدى الى تمييع الاقتناع الديني فان كلا من الملوك والعبيد سوف يتساوون امام ساحة القضاء امام الله .

ان حقوق الانسان - والتي تمثل الحقوق السياسية جانبا منها - قد تم التركيز عليها من خلال الوثائق التي أدت الى قيام الثورتين الفرنسية والمريكية . ولقد ذكر اعلان حقوق الانسان الحقوق الفردية أو حقوق الافراد والتي لا يجوز للدول ان تتعدى عليها الا في الحالات المستوجبة لذلك ، وقد تفاوتت احترام تلك الحقوق من قبل الحكومات تبعا للمناخ التاريخي وهذا تعبير مطاط مائع لم يقضى عليه بعد . وقد عاش العبيد الزوج مع المواطنين البيض في ظل قانون الحقوق Bill of Rights كما أن عصر الارهاب في فرنسا قد تعاضد مع اعلان حقوق الانسان . وثمة قلة من المعتنقين - ناهيك عن المؤرخين - الذين يميلون الى الدفاع عن الفرض بأن صياغة أو صراحة الحق الانساني هي في حد ذاتها مدعاة الى تحقيقه .

وباختصار فان حقوق الانسان هي هدف سياسي جديد نسبيا وهو ليس هدفا سياسيا اسميا كما قد يظن للبعض . ولقد تبنت الولايات المتحدة القصص الرومانسية بين الحين والآخر والتي تدور حول فكرة مسئوليتها عن حقوق المواطنين غير الاصليين وهي فكرة ترجع جذورها الى اصول الانجيل .

ويرى جون دون أننا كأفراد نشترك أو نمثل البشرية . ويلخص البروفيسور شازنجر حادثة لويس كوسوت الذي طرده النمساويين من المجر

خلال عمليات القمع عام ١٩٤٨ (٢) . وقد أدى هذا الى تحمس بعض أعضاء الكونجرس ومفاداتهم بارسال بعثة تأديبية الى النمسا وثمة أعضاء آخرين رأوا فرض عقوبات أخرى ولكن الكل أظهر ادانته الادبية لهذا الاجراء . وكان أعلى الاصوات صوت هنرى كلاى واشتمل حوارهم على جزأين . أولهما أن الولايات المتحدة بما تمثله من سجل مناسب في هذا الخصوص كانت تجد صعوبة في الحكم على انحرافات الدولة الاخرى وثانيهما صعوبة ادانة النمسا في وقت تتجاهل فيه مثل هذه الاعتداءات على حقوق الانسان في بلاد مثل تركيا واسبانيا وبريطانيا العظمى (نعم بريطانيا العظمى !) ، وروسيا وهذا ببساطة شيء غريب .

وقبل أن يذكرنا شلزنجر بعدة سنوات لفت جورج كينان الانتباه بالنسبة لحرب فيتنام وضرورة المحافظة على هدوء المثالية الامريكية هذا الى جانب خطاب وزير الخارجية جون كوينس ادامز John Quincy Adams في ٤ يولييه ١٨٢١ وما ورد فيه « بأنه اذا تعرض مقياس الحرية أو الاستقلال للخطر فسوف تكون قلوب الامريكيين مع هؤلاء الذين يتعرضون لمثل ذلك ولكنها لا تصل الى الحد الذى تذهب فيه الى دول أخرى بحثا عن وحوش لايقاف هذا الخطر . فانها تتمنى الحرية والاستقلال للجميع ولكنها بطلة الحرية والمدافع عنها في بلدها هي لا في بلاد الغير (٣) .

وقد ألقى خطاب كيندى الافتتاحى ضوءا حول مبادئ ولسون المشهورة ولكن مما يؤسف له أن تلك الكلمات لا تنسجم مع ما حدث في فيتنام . ولكن تصة اتجاهات الولايات المتحدة ازاء حقوق الانسان لا زالت ناقصة ومع ذلك فاننا لا بد أن نكرر ما قاله الرئيس كنيدي : « ادفعوا اى ثمن ، وتحملوا اى عبء ، وقابلوا أية صعوبات ، وايدوا اى صديق ، وعارضوا اى عضو كى تحافظوا على بقاء ونجاح الحرية » .

وهل الرئيس كنيدي - عندما ردد هذه الكلمات - كان يعترف بثقل المسؤولية التى كان يتحملها نيابة عن الولايات المتحدة أو باسمها ؟ والاجابة على ذلك أنه كان يمجّد تلك المسؤولية في قوله « في تاريخ العالم كله لا نجد الا انجيالا قليلة هي التى تصدّت لتحمل دور الدفاع عن الحرية (م ٢٤ - المشكلات السياسية)

في لحظات الخطر القصوى ، أننى لا أعفى نفسى من هذه المسئولية - بل
أننى أرحب بها .

هل كان ذلك مجرد مباحاة بحتة ؟ أو هل كان المستمع يفترض أن
الرئيس الجديد قد أعطى فكرة الى النتائج العملية لكلماته ؟ « ان الطاقة
والايمان والاخلاص التى تساعدنا فى هذا المسعى سوف تضىء بلدنا وكل من
يعمل فيها وأن وهم هذا الضياء سوف يشع حقيقة على العالم بأسره ، وبعد
شهور قليلة قد أضاء هذا الوهج خليج الخنازير Pay of Pigs ولكنه لم
ينير العالم ولا حتى درجات سلم البيت الابيض التى صدرت عنه تلك
الكلمات .

وبالاختصار فان تورط الولايات المتحدة فى حركة بقصد تعميم حقوق
الانسان أصبحت واقعة تاريخية .

ومع ذلك فان مسرح الاحداث الذى شاهد مقولات الرئيس كنيدي
لم يكن ملموسا اذ تقع فى خلفيته النقاط الاربعة عشر لودرو ويلسون ثم تلا
ذلك فرانكلين د . روزفلت وتجديد الحريات الاربعة وكل هذا التراث ذو دلالة
فى صياغة حقوق الانسان بصورة أوضح وعدم تعليقها على النشاط الحكومى
ولم تكشف ذلك الحكومة الاتحادية الديمقراطية بالضبط ولكننا نرى أن
روزفلت بالاشتراك مع ونستون تشرشل قد أعطوا صونا صريحا الى الدور
الاجابى الذى تستطيع ان تلعبه الحكومة وهو شئ عرف فيما بعد باسم
« التحرر من الحاجة » وبمعنى أن كل انسان له الحرية فى اختيار العمل (٤) .
ولكن على الرغم من أن وودرو ويلسون وروزفلت وكنيدي كانوا رؤساء
للولايات المتحدة ويقدمون صورة تقدمية ولكنها مهزوزة عن المثالية الامريكية
فان مولد الامم المتحدة واشتراك الدول الاعضاء فى وضع ميثاقها قد أعطى
تعريفا للفكرة تقترب من الشمول تلك الفكرة الى تلزم الدول بالاعتراف
بحقوق الانسان بين مواطنيها هذا الى جانب التلميح بالالتزام المتبادل بين
هذا الشأن وذلك لضمان الوفاء بهذه الالتزامات .

وباختصار فان الولايات المتحدة قد جعلت من مسألة حقوق لانسان
مسألة رسمية عالية وبدأت فى مطالبة الدول الاعضاء تعديل سياساتها
الخارجية وفق ذلك .

ولقد صدر ميثاق حقوق الانسان - سواء ما يتعلق منها بالحقوق المدنية او السياسية او الاقتصادية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٣ وذلك بعد ان تم التصديق عليه من قبل مجلس السوفيت الأعلى وبالتالي أصبح هو أعلى القوانين طبقاً للدستور السوفيتي وحتى اليوم لا يوجد تفسير مقبول للتوقيت السوفيتي . وقد يرجع ذلك الى التقارب حول موضوعات الأمن والتعاون بين الاتحاد السوفيتي وأوروبا (اتفاقيات هلسنكي) . وربما كان الجزء الثالث من تلك الاتفاقيات هو أبرزها حيث وضع الاتحاد السوفيتي أمام الأمر الواقع كما أنه أعطى السوفييت ما كانوا يتمنوناه طويلا الا وهو الاعتراف بالحدود الدولية بعد الحرب الثانية (٥) . وإذا كان المفاوض السوفيتي ينوى تجاهل الاعلان العالمي لحقوق الانسان فان ذلك سوف يلقي عليه مشاكل كثيرة حول موضوع الحدود .

ولقد حدث ما كان متوقعا بالفعل فان أغلب المواطنين السوفيت الذين استبشروا خيرا فيما ورد في الجزء الثالث من الاتفاقيات قد أرسلوا الى السجن أو المستشفيات العقلية أو المنفى ، كما أن زملاءهم في تشيكوسلوفاكيا قد تمت محاكمتهم أو ادانتهم أو أرسلوا أيضا الى السجن ، وباختصار فان الاتحاد السوفيتي اعترف في الوقت المناسب بضرورة الازعان لابعاد حقوق الانسان كمظهر من مظاهر سياسته الخارجية .

(٣)

ولا يعلم احد بالضبط لماذا ركز الرئيس السابق كارتر على حقوق الانسان في سياسته الخارجية . وان معارضته لحرب فيتنام يمكن وصفها بأنها محدودة بمعنى أنه لم يكن من أوائل النقاد لتلك الحرب والواقع أن العار الذي وصمت به الولايات المتحدة في تلك الحرب من جانب الاخلاقيين أقل مما وصمها به التاريخ . وما يعنينا هنا هو أن الرئيس كارتر لم يثنى على تلك الحرب في مناسبات عديدة . ففي خطابه في حديقة ميدان ماديسون عقب تعيينه رئيسا وصفها بأنها حرب « لا أخلاقية » . كما صرح في جامعة نوتر دام عم ١٩٧٧ بأن « خوفنا الشديد من الشيوعية » قد أدى الى « فقر معنوي فكري ، ازاء حرب فيتنام » .

ان اشارة كارتر لفيتنام قد يرتبط في الأذهان بمحاولة تحرير كوبا .

كذلك تذكر ليزابيث درو أن جيمى كارتر قد توصل الى مفهوم حقوق الانسان كجزء مكمل لسياسته الخارجية توصلا عرضيا أو بالصدفة ولا يمكن مقارنته مثلا بمنهج لنكولن ازاء العبيد(٧) وفي خطابه أمام جمعية السياسة الخارجية في نيويورك عام ١٩٧٦ قال كارتر « يمكننا أن نأخذ القيادة ازاء تنمية حقوق الانسان(٨) وهي عبارة قالها أحد الخطباء في الامم المتحدة . ولكن عندما حان الوقت لخطابه الافتتاحي كان يتكلم عن التزامه بحقوق الانسان بأنه التزام « مطلق » .

ان معارضته حرب فيتنام قد قومت أكثر من تحمل مسؤوليات ضمنية من جانب الولايات المتحدة ومقاومتها للعدوان الشمولى كما كان يدعيه الرئيس كنيدي وبدأت العملية منذ التأكيد على عدم حلفينا في فيتنام نجو دن دينيم ngo Dinh Diem وتطرت الى لا أخلاقية الاجراءات الامريكية العسكرية (مثل استخدام النابالم والقصف بالقنابل) وانتهت بأن الولايات المتحدة خرجت ملطخة ولم يكن هناك ما يمكن قوله بوجود سيادة أو تفوق للولايات المتحدة على المجتمع الذى كرس الامريكيون أنفسهم للدفاع عنه ونعنى به فيتنام الجنوبية(٩) .

وكان لكل ذلك اكبر الأثر على تصورات جمهورية الصين الشعبية وقد عادت بريارا تاشمان من الصين بصورة توحى بأن ثمة « ظاهرة سلبية » والتي « تتلاشى بالنسبة للاهمية النسبية ، لانجازات النظام القائم . وقد كتب جون كينث جولبرايت كتابا استطاع أن يفتقد فيه فقط كثرة استخدام الطباق في الصين وتصور أن الماوية Maoism لن تدوم طويلا(١١) وآخرون من أمثال جيمس ريستون ، وسيمور نوننج ، وروس تيريل كتبوا شيئا في نفس السياق(١٢) ومن الجائز أن يصل الانسان الى نتيجة أن الحماس لمجتمع لم يشهد أى انجاز واحد لحقوق الانسان الامريكي لابد أن يكون مفهوما خاطئا عن هذا المجتمع (أى المجتمع الامريكي) خاصة اذا تصافر ذلك مع النقد الشديد لحرب فيتنام .

وباختصار فان التقهقر لم يكن مجرد ابتعاد عن مبادئ ويلسون واعتبارها سياسة ولكن الاعتماد عنها كرمز ومن يستطيع القول بأن المجتمع الذى يمنح تلك الحريات لا زال صحيا خاصة عند الادعاء بالتفوق على

هوشى منه وماو زيدنج . بالقطع ان دل هذا على شىء فانما يدل على تعفن وفساد هذا المجتمع . وبالتأكيد فان الدولة المثالية تقع وراء حقوق الكوكاكولا أو حتى قانون الحقوق . ان الاحداث في كمبوديا وظاهرة شعب القارب قد أضرت بالمثل بصبور فينتام الشمالية كأب روى في الهند الصينية . ان الأهمية التي ترتبط بموقف يارتر حول حقوق الانسان هي رد فعل للآثار الايديولوجية والراييكالية (التقدمية) التي سببتها حرب فينتام اذ كانت قاعدة النقد الاساسية بالفعل هي « من يستطيع القول بأننا جميعا أفضل منهم جميعا » .

وخلال السنوات من ١٩٦٩ - ١٩٧٦ تميزت السياسة الخارجية الامريكية بموضوع توازن القوى سواء على يد نكسون وكيسنجر وفورد . وأصبح نقاد الحرب محققين جادين في الاجراءات العسكرية وفوق كل ذلك فان وكالة المخابرات المركزية في عهد كنيدي قد عبرت عن نيتها في اغتيال فيدل كاسترو . ولقد خرج هؤلاء المحققون أو الباحثون بأن حكومة الولايات المتحدة قد اجتمعت بطريق غير مباشر مع أفراد في الصين كانوا يناهضون الرئيس سلفادور النيدى . وبالطبع استمر التحالف الامريكى مع الدكتاتوريين الذين أتت بهم الصدمة في كوريا الجنوبية والفلبين وإيران وباكستان . وقد أجمل كل ذلك الرئيس كارتر في خطابه في جامعة نوتردام بأن « خوفنا من الشيوعية يدفعنا الى احتضان أى دكتاتور يشاركنا هذا الخوف » . وهو ما تفعله الولايات المتحدة بالفعل مع أى من زعماء العالم الثالث كما أن ذلك يعتبر قاعدة ثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية .

وقد ترنح الحق السياسى وسط سلسلة من الصدمات تم امتصاصها فقط نظرا لطول ارتباطها برتشارد نيكسون حيث هدأ من الشكوك التي تثار حول تلك الحقوق السياسية . (اذ كيف يستطيع أن يخون تلك القضية) . وأول تلك الامتصاصات كان فتح بيجنج Beijing ومهما كانت قيمته الاستراتيجية فان الشعب الذى تربى على الايمان بماوتسى تونج ومعرغته بردائله وشروره خاصة ما يتعلق منها بلينين Lenin كطرى أو بستالين Stalin كسفاح رأوا بظلمهم على شاشة التلفزيون يتبادل الانخاب مع ماو في صالة الشعب الكبرى ثم يعود الى واشنطن كي

يقدم شهادة أو دليلا شخصيا « بتأكيد الزعماء الصينيين لنظام حكمهم » وبعد شهر قليلة طار نيكسون الى موسكو حيث اشترك صراحة مع القادة السوفييت الذين يقدمون المذبحة اليومية لجنود أمريكا في فيتنام .

ثم في صيف ١٩٧٥ قدم سولجنتسين الى واشنطن واستقبله الرئيس فورد بناء على نصيحة هنري كيسنجر (١٢) وان عدم صفاء هذه الحركة وجد له صدى عند أولئك الذين يرون بأن للاخلاق دور رمزي فقط تلعبه في السياسة الخارجية .

وهناك حدثان يعطيان اهمية تاريخية للجولة الثانية والثالثة بين الرئيس فورد والمرشح جيمي كارتر . وموضوع تلك الجولات كان السياسة الخارجية وأن المحيطين بالمرشح جيمي كارتر كان من رأيهم التشدد مع الاتحاد السوفييتي . ويقال بأن بريجنسكي نصح المرشح كارتر بأن يعيد تقييم الموقف حول اتفاقيات هلسنكي والتي كان يرى فيها اعطاء السوفيت موقفا شرعيا في أوروبا الشرقية وطبقا لعدد من الشهود لم يسمع الرئيس كارتر بما يسمى بالسلسلة الثالثة في اتفاقيات هلسنكي الا في سان فرانسيسكو « (١٤) كما تبني المرشح كارتر موضوع حماية حقوق المواطنين الواقعية تحت السيطرة السوفيتية أما رئيس الولايات المتحدة آنذاك (فورد) فقد صرح بأن شرق أوروبا بعيد عن « السيطرة السوفيتية » . وقد دفع التصريح بماكسي فرانكل من صحيفة نيويورك تايمز الى التساؤل بدرجة أنه لم يصدق أنفيه الى جانب ملايين المستمعين فسأل الرئيس فورد « هل تعنى يا سيدى بأن الروس لا يستخدمون أوروبا الشرقية كمنطقة نفوذ لهم واعتبارها منطقة شيوعية ؟ » فرد الرئيس فورد مؤكدا « أننى لا أعتقد با مستر فرنكل بأن البولنديين يعتبرون أنفسهم تحت السيطرة السوفيتية » (١٥) .

ففي اذاعة واحدة ظهر جيمي كارتر حساسا تجاه حقوق الانسان وعدم ولاء الاتحاد السوفيتي لذلك في حين أعطى منافسه (وهو جيرالد فورد) أنه لم يكن حتى يدري بأن هناك شعب بأكمله قد حرم من حقوقه . وعلى أى حال فقد كسب كارتر فعلا من خلال حقوق الانسان كسياسة للولايات المتحدة على الرغم من وضعها بعد ذلك « على الرف » .

وباختصار فإن اتباع سياسة Real Politik خلال سنوات كيسنجر قد جمعت حقوق الانسان ولكن قوة الدفع التي لازمت انتقاد حرب فيتنام دفعت النقاد أن يعيدوا تنسيق حق سيادة الدولة (أمثال ذلك شيلي وكوبا) على أي مسئولية تتحملها الولايات المتحدة لاحباط الشمولية . ولقد اكتشف كارتر بمحض الصدفة تأكيده على حقوق الانسان أنه لاقى استجابة سياسية شعبية نشأت مما يلي :

(أ) المحافظين السخين يولجهم انهيض الشكل الاجتماعي لمعاداة الشيوعية ديلوماسيا .

(ب) الأحرار أو اللبراليون الذين شعروا بأن وضع حقوق الانسان خلال موجات المد والجزر المعادية لأمريكا تتطلب اعادة نظر .

(٤)

وثمة سبب آخر للتأكيد للتنفيذى فى موضوع حقوق الانسان من ذلك النشاط المتصاعد أو المتزايد للكونجرس مدفوعا من جديد بقوة الدفع التى ترى أن حرب فيتنام لم يكن لها ما يبررها . وكان من المحتوم أن يتنازل فرع من الحكومة عن سلطاته لأفرع أخرى فى محاولة لاحداث الاتزان . إن انحراف السلطة فى الكونجرس خلال سنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٦ قد أدى الى اجراءات يقصد بها الحد من قدرة السلطة التنفيذية حتى لا تلقى بأمريكا مرة ثانية فى حرب ممتدة مثل حرب فيتنام . ونسوق مثلا ما ذكره البروقيسور شلزنجر عن نائب وزير الخارجية روبرت انجرسول Ingersoll يحذر كيسنجر عام ١٩٧٤ بأنه « اذا لم تضع وزارة الخارجية نفسها فى مقدمة المنحنى حول هذه التضحية ويقصد بها حقوق الانسان فإن الكونجرس سوف يسحبها من يدها ويتبناها هو (١٦) . وفى الواقع كان الكونجرس مشغولا وبدأت صياغة تشريع حقوق الانسان مع مرور التعديل الذى أدخل على قانون المساعدات الأمريكية لعام ١٩٧٣ (١٧) بحيث يجمع شتات القوانين المتناثرة التى صدرت من قبل :

والجدير بالذكر فى هذا المقام التعديل الذى وافق عليه الكونجرس عام ١٩٧٦ بالنسبة لقانون المساعدات الأمريكية وتجدر الإشارة بهذا الخصوص الى النص كبيان عن الحالة النفسية السائدة قبل إنتخاب كارتر .

ينص الجزء رقم ٥٠٢ (ب) صراحة على « أن الولايات المتحدة - أزاء التزاماتها الدولية - سوف تقدم في ميثاق الأمم المتحدة (لاحظ مجهود الكونجرس الواضح للإيهام بأنه على وشك أن يعمل شيئا لا يختلف في أي شيء عما يجب على كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تعمله ضمنا) ومع المحافظة على تراثها الدستوري وتقاليدها ما ينمى ويشجع الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل أنحاء العالم دون تمييز في الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين وعليه فإن هناك هدف أساسي لسياسة الولايات الخارجية هو تنمية المحافظة المستمرة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا في كل أنحاء العالم (والذي أفرغ هذه الجملة من مضمونها تعبير « هدف أساس » إذ وردت فكرة دون تعريف « لا » وحيث أنه في السياسة الخارجية يوجد الهدف الأساسي في سلامة الدولة وأمنها فإن الاهداف الأخرى منطقيا سوف تكون ثانوية) •

أما بالنسبة للمساعدة الأمنية فإن رئيس اللويات المتحدة طبقا للجزء ٢ ، ب « أن يقدم برامج مساعدات أمن دولية بحيث تنمى وتحافظ على حقوق الإنسان وألا يستفيد من تلك البرامج الحكومات التي تنسكرك تلك الحقوق والحريات الأساسية على مواطنيها » •

وأما المواد التالية فتطلب من وزير خارجية الولايات المتحدة أن يزود الكونجرس بتقرير عن تلك المساعدات ومدى التزام الدول المتقبلة بحقوق الإنسان وضرورة تعليق تلك المساعدات عن الدول التي لا تلتزم بذلك •

والآن نرى أن كل هذا التشريع يعطى تأكيدا فوريا على اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان كما هي في ذات الوقت دعوة الى الذوضى الفلسفية والدبلوماسية • انها تعكس معظم ضعف السياسة الخارجية الأمريكية • إذ قرر الكونجرس إيقاف أي مساعدة اقتصادية لأي بلد ينتهك حقوق الإنسان « ما لم تؤثر تلك المساعدات على حاجات ذلك الشعب الضرورية » ومن الصعب أن نتخيل أن إيقاف تلك المساعدات سوف يؤثر على شعب يحتاج اليها من عدمه • ويستمر القانون في التأكيد على أن يقدم وزير الخارجية تقريرا سنويا يضع في اعتباره مدى التزام المنظمات الدولية المتعلقة للمساعدات بحقوق الإنسان •

ان التشريع مثير في حد ذاته ولكنه أول تعبير رسمي عن عدم شرعية تلك المساعدات على أساس :

- (أ) ان البلد التي تتلقى تلك المساعدات ، تنتهك حقوق الانسان .
- (ب) ان مساعدة الولايات المتحدة في الحقيقة لا تساعد الدول المحتاجة فعلا .

ان الكونجرس - علاوة على ذلك - يواجه ممثلى الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية ، كى يبحثوا على قنوات للمساعدة في بلاد غير التي تنتهك حقوق الانسان فعلا .

ان مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار
Overseas Private Investment Corporation

لا يفترض فيها أن تحافظ على استثمارات الولايات المتحدة في أى بلد ينتهك حقوق الانسان بل ان كل اهتمامها هو مدى حاجات هؤلاء الذين هم في حاجة اليها وأن يكون هذا الاعتبار الاخير عن الاعتبار الاول . وبالنسبة لبنك التصدير والاستيراد Export - Import Bank فعلى الرئيس أن يحدد الاولويات حسب المنطق التي يسودها الارهاب الدولي أو التوسع النووي أو حماية البيئة أو حقوق الانسان .

ومن ناحية أخرى ساد في الموسم التشريعي الذى سبق ، تولى الرئيس كارتر بداية ما يعرف بالاجراء المحدد . فجنوب أفريقيا - على وجه التحديد من الجائز الا تحصل على قروض . الا تحت ظروف استثنائية وكى تتمتع جنوب أفريقيا بهذه الميزة الاقتصادية فعليها أن تطبق مبادئ التوظيف العادلة (العمالة) . وقد اتخذ نفس الاجراء ضد أوغندا وفيتنام وكمبوديا وكوبا وشبلى والارجنتين والبرازيل .

وهناك تعديل جاكسون - فانيك Jackson - Venik ينص على عقاب الدول الاولى بالرعاية نظرا لأنها تمنع مواطنيها من حق الهجرة ويعتبر هذا التعديل أشهر قوانين الكونجرس حول حقوق الانسان وعلى الرغم من انه كان يعنى على وجه التحديد الاتحاد السوفييتى - نظرا لأنه يسمح لطائفة واحدة بالهجرة (وهى اليهود) دون غيرها الا أن لغة التعديل جاءت عامة .

ولقد كان رد الفعل عند الاتحاد السوفيتي عنيفا فالغى المفاوضات التجارية التي كانت قائمة آنذاك وبعد الموافقة على مشروع القانون كان رده أن خفض عدد المهاجرين من اليهود . ولقد عبر كل من هنري كيسنجر وريتشارد نيكسون في أكثر من مناسبة عن رأيهم في تعديل جاكسون - مانيك وماترتب عليه بأن ذلك ينهض شاهدا قويا على أن « الدبلوماسية الهادئة » تعمل بصورة أفضل من التشريع وذلك عندما يكون الهدف هو تغيير فعلى في السياسة أكثر منه توصية أخلاقية(١٨) .

وباختصار فإن تدخل الكونجرس في « سوق » حقوق الإنسان الدولية قد حد من السلطة التنفيذية . ولكن الحصيلة النهائية هي تشجيع اتخاذ اجراءات محددة ضد (أ) الدول التي لا تتمتع بأهمية استراتيجية دقيقة . (ب)الدول التي نستطيع أن تؤثر على حكومة الولايات المتحدة . والنتيجة المختلطة ليست بذات فاعلية في سبيل ضمان حقوق الإنسان كما أنها لا تتسم بالنظرة الثابتة المستقرة إزاء تلك الحقوق .

(٥)

وعلى الرغم من أن الرئيس السابق كارتر أصبح هادئا حول موضوع حقوق الإنسان إلا أنه كان نمرا tiger خلال خطابه الاقتصادي حيث يقول « أن التزامنا بحقوق الإنسان يجب أن يكون مطلقا » . ولكن المشكلة الحقيقية هي في أي مكان تستطيع أن تحدد هذا الاطلاق(١٩) . ولقد أعقب خطاب الرئيس انفعال عظيم لوقت ما ومع قصر ذلك إلا أنه كان يستأثر باهتمام الأمريكيين . وخلال أيام قليلة من ذلك الخطاب رد الرئيس كارتر على خطاب موجه اليه من أندريه زخاروف . وبعد أسابيع قليلة . تمكن من لقاء ومصافحة فلاديمير بوكوفسكي (بدون تصوير) . ولقد استنشاط الاتحاد السوفيتي عضبا . ففي خلال عام صدرت التعليمات الى سفير الولايات المتحدة في هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف من وزير خارجية كارتر الا يذكر اسم يوري أولوف Yuri Arlov تحت أي ظروف الذي أودع السجن لجريمته في توجيه الاتحاد السوفيتي بعدم الالتزام ببنود اتفاقيات هلسنكي .

وفي محاولة لمعرفة مدى فاعلية سياسة الولايات المتحدة إزاء حقوق

الانسان فان ذلك يستلزم استعراض سلوك المنفذين الكبار لسياسة أمريكا الخارجية . فالرئيس كارتر وموقفه ازاء هذه المسألة يجب مناقشته ليس على ضوء ما أعلنه مسبقا من الالتزام العام « المطلق » ، وانما على ضوء تصرفاته فيما بعد . وأية بيروقراطية وزارة الخارجية كانت تخشى وقع تصريحات كارتر حول حقوق الانسان على المسائل التي موضع تفاوض أو يحتمل التفاوض بشأنها (٢٠) . كما أن العسكريين الامريكيين - سعيا وراء اهتمامهم بأمن الولايات المتحدة كانوا قلقين بنفس القدر ولذلك كانت وزارة الخارجية والمشتركون في محادثات نزع السلاح يخشون من أن يتصرف الاتحاد السوفيينى بقوة أكبر على مائدة المفاوضات فالعسكريون مثلا لم يكونوا راغبين أن يتاجروا بمشكلة خليج سوبك Subic Bay في الفلبين في سبيل مقاطعة الرئيس كاركوس مقاطعة معنوية . ولقد حانت الفرصة للرئيس كارتر كي يبدأ في عمليات تمييز دقيقة . ولكن نظرا لاتخاذ موقف الحذر المستمر فانه لم يفعل ذلك .

وقد ألقى وليام فولبرايت خطابا في ٢٥ مارس ١٩٦٤ وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس آنذاك أوضح فيه تمييزا مفيدا وأن كان قد ذهب فيه شوطا بعيدا فيقول - بقدر ما كانت الدولة - اى دولة - راضية عن ممارسة مبادئ داخل حدودها - مهما كانت أيديولوجيتها غير مقبولة - فليس بيننا وبينها أى شجار جوهرى ، . ويعتبر هذا التمييز مقبولا من الناحية الجيوبولتيكية وعليه ففي ١٩٦٥ لحماية ما رآه الرئيس جونسون بأنه تهديد لتحويل جمهورية الدومنيكان الى شيوعية (ليس ثمة ما يثبت ماديا من أن ذلك التهديد حقيقى أو خيالى) فقد أنزلت الولايات المتحدة قواتها المسلحة في جمهورية الدومنيكان . وأن النصف الغربى من العالم الناطق بالاسبانية ظل لمدة ٨ سنوات تحت سيطرة دكتاتور من هايتى الذى كان يمارس كل أعمال البربرية المعروفة ولم يخاطر ببال الامريكيين أن يرسلوا سفنا لآخمد بابا دوك Papa Doc - وهو ما يمكن وصفه بأنه اعتراف صامت بمبادئ فولبرايت ، وحتى عندما كانت سيانبا في عنفوانها عى عهد فرانكو فلم تكن تمثل تهديدا الا فى جبل طارق وهو طبقا لمعاهدات تصفية الاستعمار من الجائز أن يعود لاسبانيا الا أن سكانه - وهى حقيقة غير متسقة - قد فضلوا أن يظلوا مستعمرة بريطانية . ولقد

أرضى فرانكو غروره بوضعه حصارا اقتصاديا على جبل طارق ومهما كانت قوة النقد التي كانت موجهة ضده ابتداء من روزفلت ومن أتى من بعده فإن الإدارة الأمريكية لم تقترح اتخاذ أى عمل جماعى ضد أسبانيا . وعلى الفقيض من ذلك كانت الولايات المتحدة على وشك الدخول فى حرب احتجاجا على الشيوعية فى كوبا ولبس ذلك راجع الى كره الأمريكين لمبادئ كاسترو ولكن بسبب وصول بذرة سوفيتية الى قلب الولايات المتحدة الأمر الذى ترفضه مبادئ مونرو Munroe Doctrine .

ولم يفلح الرئيس كارتر فى ملاحظة التمييز الذى وضعه فولبرايت بل حاول أن يطمسه فيقول « أنا لا أميل بتاتا الى اعتبار الاتحاد السوفييتى المكان الوحيد فى العالم الذى تضيع فيه حقوق الانسان » كان ذلك فى مؤتمر صحفى فى ٢٣ فبراير عام ١٩٧٧ . وفى مؤتمر صحفى آخر فى ٢٤ مارس قال « لقد حاولت أن أؤكد للعالم بأننا لا نصنف الاتحاد السوفييتى ونضعه موضع النقد ، و فى يونية كانت نبرته دفاعية (٢١) ولم تكد تمر فترة على هذه العبارة الخطابية و لا أضع الاتحاد السوفييتى موضع النقد ، حتى قال عكسها تماما « واننى لم أحاول أن أمس أنفى فى الشئون الداخلية فى الاتحاد السوفييتى كما أننى لم أصور أى تعليق ينتقد شخصية السكرتير العام بريجنيف » .

ان حقوق الانسان فى أى مكان كانت (الهدف النظرى) للرئيس كارتر . ولقد ظلت كذلك حتى وان لم يعد هناك مزيد من الخطابات الى زاخاروف أو لقاءات مع بوكوفسكى . لقد استمسك الرئيس الأمريكى السابق بشدة بموقفه النظرى ولقد عملت ليل نهار كى أؤكد أن الاهتمام بحقوق الانسان يتمثل فى كل عمل تقوم به حكومتنا سواء فى الداخل أو الخارج . قال ذلك فى مؤتمر صحفى فى نهاية العام الأول من توليه السلطة (١٥ ديسمبر ١٩٧٧) . وبعد ذلك بعام عند الاحتفال بالعيد الثلاثين للاعلان العام لحقوق الانسان (١ ديسمبر ١٩٧٨) صرح بقوله « طالما كنت رئيسا للولايات المتحدة فإن حكومتى سوف تستمر فى تحقيق و ضمان حقوق الانسان فى كل أنحاء العالم . ولا تستطيع قوة على الارض أن تبعدنا عن هذا الالتزام . ولقد صار واضحا بمرور الوقت بأن التصريحات المحددة سوف تصبح نادرة وذلك اذا قورنت بتصريحات الرئاسة وبالتالي تكون وزارة الخارجية الأمريكية مكلفة بالقيام بالواجبات

التي شرحها الكونجرس قبل تولي الرئيس كارتر . وفي الوقت المناسب تعرضت شيلي والارجنتين والبرازيل للنقد طبقا لتقارير وزارة الخارجية السنوية وبالتالي فقد منعت عنهما التسهيلات الاقتصادية والمعونات العسكرية بصور متفاوتة . وفي بلاد أخرى مثل كوريا الجنوبية والفلبين استمرت تلك المعونات وذلك طبقا للسلطة التي يخولها الكونجرس للرئيس في أن يضع المصالح واعتبارات الامن في الاولوية اذا تعارضت مع حقوق الانسان ويكون للاحيرة المركز الثانوي .

ولكن على الرغم من تحفظ الرئيس لمسألة النقد الا أنه وجد ذلك من الصعب عليه فعند وصوله الى وارسو في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٧ حيا الرئيس الشيوعي جيريك قائلا بان بولندا « كانت شريكا ضمن جهود مشتركة ضد الحرب والحرمان وقد ذكر أنه في نهاية الحرب العالمية الاولى قدم هيربرت هوفر الى بولندا كي يساعدهم على تخفيف معاناتكم من أجل أن تكون بولندا مسنقة ولكن الظروف كانت مختلفة وكان الكفاح طويلا ولكن قال هوفر « اذا كان التاريخ يعلمنا أي شيء فاننا نتعلم من حيوية الجنس البولندي التي لا منازع فيها بان بولندا سوف تنهض من جديد من هذا الرماد » وقال كارتر « لقد تحقق ما تنبأ به » ولقد سأل صحفي الرئيس كارتر :

خلال المناظرات الرئاسية صرح الرئيس فورد بان أوروبا الشرقية ليست تحت السيطرة السوفيتية وقد أجبت سيادتكم « قالها للبولنديين » حسنا . حيث ان سيادتكم هنا هل ترون أن هذه السيطرة سوف تستمر الى ما لا نهاية أو أنكم ترون أنه لابد ان يأتي اليوم الذي تصبح فيه بولندا حرة ؟ .

فأجاب الرئيس بقوله : « ان دولتنا ملتزمة بالفرض القائل بان كل الدول يجب أن تكون مستقلة و وحررة بعيدة عن التدخل غير المرغوب أو التورط مع دول أخرى أنا أعتقد أنه التزام عميق لدى غالبية الشعب البولندي وهي رغبة والتزام بالآلا يسيطر عليهم أحد » (٢٢) .

وسأل الصحفي مرة ثانية قائلا :

فأنت لا تنكر أنهم واقعون تحت سيطرة هنا ؟ •

فاجاب الرئيس كارتر :

اعتقد أننى قد علقت بما فيه الكفاية حول هذا الموضوع • وبعد

أربعة شهور في ١٢ أبريل سنة ١٩٧٨ رحب كارتر بالرئيس شاوشيسكو رئيس رومانيا في البيت الابيض وصرح كارتر في الاحتفال « بأن شعب الولايات المتحدة يشرفه استقبال ضيفه القائد العظيم لبند عظيم ، واستطرد قائلا : « ان أهدافنا هي نفس الأهداف وهي أن لا يوجد نظام عادل في الاقتصاد والسياسة وأن ندع شعوب العالم تشارك في النمو وفي السلام وفي الحرية الشخصية ، ويلاحظ أنه بالنسبة للحرية المدنية يضع بيت الحرية Freedom House في المرتبة السادسة (وتعتبر المرتبة السابقة أدنى تلك المراتب) • أما في مقياس الحقوق السياسية فتجىء رومانيا في المرتبة السابعة •

وعند استقباله للرئيس اليوغسلافي تيتو (٧ مارس ١٩٧٨) قال كارتر « ربما كان كأي انسان آخر في يوغوسلافيا فهو يمثل التطلع الي الحرية والاستقلال والحرية التي توجد في شرق أوروبا وفي كل أنحاء العالم ، ويضع بيت الحرية Freedom House في المرتبة الخامسة بالنسبة للحقوق المدنية وفي المرتبة السادسة بالنسبة للحقوق السياسية •

واستمر كارتر على هذه الحال حتى ٢١ بريل ١٩٧٨ عندما وجه نقدا الى كمبوديا ووصفها بأنها « أسوأ » منتهك لحقوق الانسان وقال « ان أمريكا لا تستطيع أن تسكت بل تدين حكومة كمبوديا على هذه الممارسات ، وفي الواقع أن أمريكا لم تفصح عن اذانتها لحكومة كمبوديا والتي ترجع الى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ (٢٣) • وباختصار فهو كرئيس أولا وتهدئته لوضع حقوق الانسان خطابيا ثانيا حاول كارتر أن يقلل من أعباء حقوق الانسان على سياسة أمريكا الخارجية حتى وصل بها (أى بالحقوق) الى حالة من الفوضى لم يسبق لها مثيل •

(٦)

سوف نستعرض الآن اقتراح وليام باكلي وهو يميز بين سؤالين أولهما : كيف تعمل حقوق الانسان في بلد ما من البلاد ؟ وثانيهما : ماذا يجب ان تفعله الولايات المتحدة ازاء حقوق الانسان ؟ وان التدخل أو الخلط بينهما هو الذى أدى الى الفوضى أو التشويه القائم الآن . وأن مشكلة اشتراك الأمريكين مع السوفيت في سبيل عدم قيام حرب عالمية لا يلقى أى التزام يقع على دولة متحضرة بحقوق الانسان . وعلى الرغم من أن تجنب حرب عالمية وضررة المحافظة على سلامة دولة أمريكا هما الهدفان الأوليان الا أن الضرورة الأخلاقية تتطلب من الولايات المتحدة كدولة عظمى لها جولاتها التاريخية - أن نراقب عن كثب مدى تطبيق حقوق الانسان في النظام السوفيتى - حتى لو لم يقدم الأمريكيون التزاما بعمل شئء ملموس للتخفيف من حدة ذلك النظام .

وبوجه عام يمكن القول أن أمريكا في وضع أفضل في جميع المؤتمرات الدولية بما يسمح للأمريكين بأن يقرروا بأن الدول ذات السيادة تدين لمواطنيها في مقابل اعتراف تلك الدول بحقوق أفرادها وتحديد الصورة بهذا الشكل بدلا من الاشتراك في تزويد شعارات يعلم الأمريكيون أنها ليست ذات معنى فعال . وفي نفس السياق فان الاستعراض أو الاستقرار لحالة حقوق الانسان في بلد ما يجب ألا تتأثر بتشتيت الاهتمامات الدبلوماسية - وهذا يعطى ثباتا جيروسكوبيا في الحكم وهذا عدو النفاق وغيرها من التسميات التي شوهت مثالية حركة حقوق الانسان .

بهذا الخصوص يرى وليام باكلي أن على الكونجرس أن يعيد النظر في التشريع القائم حول حقوق الانسان وعليه أن يشكل لجنة حقوق الانسان تتكون من الرئيس وأربعة أعضاء يساعدها في عملها ١٢ فردا آخرين . ولأسباب رمزية أولا وأسباب عملية ثانيا يجب ألا تتبع هذه اللجنة أو الهيئة وزارة الخارجية بل يستحسن أن تلتحق بالقضاء أو وزارة العدل . والذي يهم أكثر أن أسلوب عملها يجب أن يكون مستقلا ولا يرتبط بصنع السياسة التي تنتجها الحكومة سواء من الناحية التشريعية أو التنفيذية ويستطرد الباحث الأمريكى مدخلا على رايه قائلا : يقوم الرئيس الأمريكى

بتعيين أعضاء اللجنة ويصدق عليهم مجلس الشيوخ (الكونجرس) • ويجب أن يوصى الرئيس الأمريكي بأن يختار أعضاء اللجنة من عدد من المرشحين معينهم أو ترشحهم الوكالات القائمة التي تكرر نفسها لخدمة قضايا حقوق الانسان وتشتمل على (وليست مقصورة عليها فحسب) هيئة الحقوقيين الدوليين - بيت الحرية Freedom House - هيئة العفو الدولية - والعديد من اللجان الدينية وكذلك الصليب الأحمر •

ويحدد أسلوب العمل دور الرئيس أو العضو ويقصره على التقرير عن ظروف فعلية وليس أن يطلب اليه أن يوصى باتباع سياسة • وتستمر السياسة في عملها أو في صدورها من الكونجرس أو السلطة التنفيذية • وعلى رئيس الهيئة أن يقدم تقريراً علنياً مرة كل سنة الى الرئيس الامريكى والكونجرس - أو حتى الى العالم بأسره تبعاً لطبيعة الحدث عن ظروف حريات الانسان في كل بلد مستعينا بالاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة كأساس • ولأجل الأغراض الادارية • وكما يفعل بيت الحرية Freedom House في تقريره السنوى - فان تلك الحريات يمكن تجميعها معاً بمعنى أننا نستطيع أن نميز بشكل ميسور بين الحق (رقم ٥) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان وهو عدم التنكيل أو التعذيب والحق (رقم ٢٤) الخاص بالراحة ووقت الفراغ •

وسوم تكون تلك الهيئة مسؤولة أمام السلطة التنفيذية أو الكونجرس بمعلوماتها عن حقوق الانسان في بلد ما ، والحركات في ذلك البلد التي تهدف بمعلوماتها عن حقوق الانسان في بلد ما ، والحركات في ذلك البلد التي تهدف الى تحسين الأحوال في تلك القوانين مهما كانت • ومع ذلك فان أى سياسة للحكومة أو الكونجرس يمكن ألا تنبع من مبادرات الهيئة حتى لو نشأت السياسة عن رد فعل تشريعى أو تنفيذى وتقوم على أساس بيانات قامت الهيئة بتجميعها • ويرى هذا الباحث الامريكى أن رئيس تلك الهيئة أو أى مسئول يعينه رئيس الهيئة سوف يمثل حكومة الولايات المتحدة في عدة مناصب تتصل بموضوعه في الأمم المتحدة ويحتل منصب اللجنة الثالثة في الجمعية العامة • ويمكن أن يرد على تساؤلات تتعلق بحقوق الانسان في الأمم المتحدة ويصف أبحاثه بهذا الصدد ومن الجائز أن يتحرك حق التصويت

لمثل الولايات المتحدة الدائم في الأمم المتحدة (سواء كان ذلك بالتأييد أو الاعتراض أو الامتناع عن التصويت) حول أي اقتراح ملموس يختص بأعمال مثل معاملة الإرهابيين أو خاطفي الطائرات أو ما شابه ذلك • وهذا القسم من الواجبات لن يكون صعبا للغاية كما يبدو للقارىء • إذ أن معظم المناقشات في اللجنة الثالثة تدور حول نقاط تافهة ويعتريها النسيان في اليوم التالي على مناقشتها وحتى التوصيات التي تصدر بشأنها عرضه للقبول أو الرفض من جانب الجمعية العامة حيث يصوت المندوب الدائم للولايات المتحدة تبعا للتعليمات التي يتلقاها من حكومته •

وعلى نفس المنوال فإن رئيس الهيئة أو من ينوب عنه يمكن أن يجلس في جلسات مؤتمر جنيف حول حقوق الانسان • ومن جديد فإن دوره هنا هو تقديم تقارير عن ظروف حقوق الانسان في أي بلد يكون موضع المناقشة ورئيس الهيئة أيضا ليس له حق التصويت على أمور تستلزم قرارات سياسية • فإن التصويت على ادانة التفرة العنصرية أو الاضهاد الدينى أو ادانة الاستعباد أو التمييز بين الرجل والمرأة فإن ذلك لا يعتبر تصويتا من جانب سياسة الولايات المتحدة تجاه تلك البلاد التي تقوم بهذه الممارسات • وعلى هؤلاء المسئولين في الهيئة المقترحة أن تكون لهم فرصة التعبير عن انفسهم لصالح حقوق الانسان اذا ما طلب اليهم ذلك •

ويضيف وليام باكلى انه يجب أن يسمح لتلك الهيئة أن تكون على اتصال بعدد من ساعات الارسال الاذاعى في كل بلد كل عام وذلك بهدف الوقوف على صحة أبحاثها • وهذه التقارير - مرة ثانية - سوف تذاع من اذاعة صوت أمريكا دون ابداء أى توصيات تتعلق بالسياسة بل يمكن أن تذاع في أوروبا واذاعات آسيا وأمريكا اللاتينية • • وهذه التقارير على الرغم من أنها ليست مشفوعة بتوصيات سياسية يجب ألا تمر كمجرد احصائيات جافة جفاف الرماد فيمكن أن تجذب انتباه المستمع وذلك عن طريق اتاحة الفرصة للاجئين في أن يدلوا بقصصهم وظروفهم مثلا • ومن الممكن أن تستمر مدة رئيس الهيئة في منصبه ٧ سنوات •

(م ٢٥ - المشكلات السياسية)

(٧)

كما يضيف هذا الباحث قوله : قد يبدو من غير الضروري أن وجود مثل هذه الهيئة لا يحرم الكونجرس أو السلطات التنفيذية دستوريا من سلطاتها المتضمنة في مثل هذه الموضوعات وليس لأحد السلطة بأن يصف رئيس تلك الهيئة بالحق لأنه نزل في وارسو إذ أنه له مطلق الحرية في أن يفعل ذلك . والكونجرس يستطيع أن يصوت على إيقاف الاسلحة أو فول الصويا أو أى نوع من المساعدات بهدف العقاب أو التخفيف ولكن وجود مثل هذه الموضوعات سوف تؤدي إلى أحداث معينة تمنعنا من الوقوع في مثل هذا التعجل وهو ما يشوه تشريعاتنا اليوم تجاه بلد ما دون بلد آخر .

« ان العدو الأول للغة الواضحة هو عدم الاخلاص » كتب أو رفل ذات يوم في إحدى مقالاته قائلا : « في هذا العصر نلاحظ أن اللغة السياسية والكتابة السياسية هي دفاع ما لا يمكن الدفاع عنه » (٢٤) . وإذا قلنا الحقيقة - حسب ما يراه سولجنسفين - فإن هذا يكون أهم شيء . ان السياسيين لا يستطيعون دائما أن يقولوا الحقيقة . ولكن ذكر الحقيقة حول حقوق الانسان - دون مغالاة في الوصف - لا يتعارض مع ميكانيكيات السياسة الخارجية .

وفي النهاية يتساءل الباحث الأمريكي عما اذا كانت هذه الهيئة باكتشافاتها وأبحاثها وتقاريرها وشهانتها أمام الكونجرس أو الدولة وإذاعة اكتشافاتها عالميا - تضمن حقوق الانسان ؟ . ويجيب قائلا : من المستحيل أن نقول أنها تستطيع ذلك . إذ مع توفر النوايا في كل أنحاء العالم فإن مبادئ ويلسون (أو الويلسونية) قد جعلت العالم في خطر رهيب على طريق الديمقراطية . ولكن عكس ما سبق أن ذكرنا يوجد رصيد مشجع ألا وهو الفرد الذي لا يقبل أن تصيب حقوقه الانسانية وان هذه الفكرة تحتاج للرعاية ليس فقط بممارسة حقوق الانسان داخليا ولكن الاعتراف بأهمالها أو غيابها في الخارج . اننا نضيع الوقت إذ ظللنا نحاول في سلامة قول الحقيقة إذ أن ذكر الحقيقة شيء مفيد للحقيقة ذاتها .

(٨)

كانت هذه هي وجهة نظر الباحث الأمريكي وليام باكلي عن حقوق

الانسان والسياسة الخارجية للولايات المتحدة واقتراحه حول تاجيل حقوق الانسان وتقييدها في الولايات المتحدة الأمريكية في اطار الشرعية السياسية هناك .

وبصرف النظر عن تفصيلات اقتراحه ، الا انه من الثابت أن مثل هذه الاقتراحات يمكن أن تؤدي الى استبصارات بالغة العمق تفيد المخططين من السياسيين في النظم الليبرالية والشمولية على السواء ، وتنور الرأي العام العالمي من ناحية أخرى ، وأن مثل هذه الدراسات التنبؤية تستشرق آفاق المستقبل لأنها تستعين بكل الأدوات المنهجية المستحدثة التي يتيحها علم العلاقات السياسية الدولية .

حقوق الانسان وسياسه الولايات المتحدة الخارجيه - انهوامش

(١) اعتمدنا هذه الدراسة بصفة سياسية على :

William F. Buckley, Jr. Human Rights and Foreign Policy: A Proposal, in Foreign Affairs, Spring 1980, Vol. 58, No. 4 PP. 775 - 796.

وراجع ايضا :

الحلم الامريكى American dream - الكابوس المائم - فصول

The Dilemma of U.S. Human Rights Policy من كتاب :

من تأليف : Sandra Vogelgesang الذى نشر فى ابريل عام ١٩٨٠ . وقد

استرك فيه كل من :

William F. Buckley, Jr. & Daniel Patrick Moynihan.

وذلك فى كتابه عن الخدمة فى اللجنة الثالثة بالامم المتحدة (حقوق الانسان) فى كتاب A Dangerous Place ، نشر فى Boston; Little Brown & Company, 1978.

Arther Schlesinger, Jr., Human Rights and the American Tradition. وراجع ايضا :

Schlesinger, op. cit.

(٢)

(٣) جورج كينان : شهادة امام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ١٠ فبراير ١٩٦٦ وتعلق الشهادة بالمساعدة الخارجية الاضافية فى السنة المالية ١٩٦٦ بالنسبة لفييتنام .

(٤) راجع فى تفصيل ذلك :

The Universal Declaration of Human Rights.

The Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide & The International Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination, The International Convention on Economic, Social and Cultural Rights, The International Covenant on Civil and Political Rights.

(٥) قبل شهرين من اعلان تصديق السوفيت على الاعلان العام تحدث

اللورد Home فى احدى الجلسات الافتتاحية فى مؤتمر هلسنكى قائلا : « اذا

كان مؤتمرهم يركز بصفة أساسية على الشعوب والثقة فان علينا ان نزيل الحواجز التي تحول دون حركة الشعب وتبادل المعلومات والافكار ، وقال اللورد Home أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة - بصفته وزير خارجية بريطانيا « اننى واثق من ان الدول الشيوعية سوف تكون قادرة على اثبات انها كرست نفسها للحرية الاساسية للشعب فى كل مكان » .

Moynihan, Daniel Patrick. The Politics of Human Rights, Commentary, August 1977. (٦)

Drew, Elizabeth, "A Reporter at Large-Human", The Yorker, July 18, 1977. (٧)

(٨) راجع خطاب الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر فى خطابه أمام هيئة السياسة الخارجية ، نيويورك ، ٢٣ يونيو ١٩٧٦ .

(٩) ثمة الكثير من المعلومات تؤكد هذه العبارة ، راجع :

Take Sides on Vietnam by Cecil Woolf & John Bagguley, ed., New York: Simon and Shuoter, 1967.

The New York Times, September 4, 1972. (١٠)

John Kenneth Galbraith, AChina Passage, New York: Houghton Mifflin Co., 1973. (١١)

James Reston, The New York Times, July 8, 1971. (١٢)

The New York Times, June 25, 1977. (١٣)

Drew, op cit. (١٤)

(١٥) عبر وليام فـ باكلى عن احساسه العام بالوعم ، والملاحظ ان باكلى هو مقدم هذا الاقتراح .

Shlesinger, op. cit. (١٦)

(١٧) لتسهيل ذلك راجع :

U.S. Human Rights Legislation

Henry Kissinger, White House Years, Boston Little, Brown and Co., 1979, PP. 1271 - 72. (١٨)

(١٩) لم يوفق الرئيس فى اختيار اللفظ المناسب لان اعتبار الالتزام بحقوق الانسان التزام « مطلق » شىء خطير ، فالالتزام بشىء يعنى الدفاع عنه ، ولذا فان كلمة « مطلق » ليست دقيقة ، هذا ما يراه الباحث الامريكى وليام باكلى وهو يضيف قائلاً الى ما سبق قوله فى المتن : « والا كنا أعلننا الحرب على الصين والاتحاد السوفيتى مثلاً » ومن هنا يجب استخدام لفظ أقل من لفظ « مطلق » .

Drew, op cit.

(٢٠) راجع

(٢١) تفصيل ذلك مؤتمر صحفى فى ١٣ يونيو ١٩٧٧ .

(٢٢) تفصيل ذلك فى مؤتمر صحفى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٢٣) أدان ريتشسارد س هلبروك مساعد وزير الخارجية لثئون

شرق آسيا والمحيط الهادى - أدان كمبوديا فى ٥ سبتمبر ١٩٧٧ .

George Ormell, "Politics and the English Language" (٢٤)

in A Collection of Essays,

New York: Harcourt Brace, Jovanovich, Inc., 1953.